الغانم أعلن تسلمه: يتكون من محورين وسيدرج على جدول أعمال أول جلسة تالية

جوهر والساير والمضف يقدمون استجواباً لرئيس مجلس الوزراء

المستجوبون: الخالد تراجع عن تعهداته بشأن إقرار حزمة من التشريعات والقوانين المتفق عليها

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

جانب من المؤتمر الصحفي للنواب المستجوبين

جوهر: أسأل الله عزوجل أن نكون قد أوفينا بعهدنا أمام الشعب الكويتي وأمام الله وأمام ضمائرنا

تقدم النواب د. حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من محورين هما التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة «98» بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها والنهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس استلامه طلب استجواب مقدم من النواب الدكتور حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف موجه إلى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بصفته.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء المقدم من النواب الثلاثة يتكون من محورين وسيدرج على جدول أعمال أول جلسة تالية.

وأشار إلى اتباعه كل الاجراءات اللائحية بإبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء عن الاستجواب المقدم وذلك وفقا للمادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

مقدمو الاستجواب: رئيس الوزراء تراجع عن تعهداته بشأن إقرار حزمة من التشريعات والقوانين المتفق عليها

من جانبهم عقد النواب د.حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف مؤتمرا صحفيا في المركز الإعلامي لمجلس الأمة بشأن تقديمهم استجوابا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من محورين.

وأكد المستجوبون أن تقديم الاستجواب جاء بسبب «عدم وفاء الحكومة بتعهداتها بإقرار حزمة من القوانين المتفق عليها».

من جهته أوضح النائب د. حسن جوهر أن الاتفاق مع سمو رئيس مجلس الوزراء تم في لقاء معه في مجلس الأمة مستهل فبراير الماضي بحضور 15 نائبا، مضيفا أن «سموه أقر أمام 15 نائبا ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بأنه سيلتزم بهذا الاتفاق».

وأضاف أن الاتفاق شمل موافقة الحكومة على إقرار حزمة من التشريعات الخاصة بالحريات وقانون الانتخاب وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المتعلقة بالحبس على جرائم الرأي.

وأشار إلى أن «الحكومة لم تلتزم بتعهداتها حيث قامت بسحب قانون الانتخاب، وقامت من خلال رئيس مجلس الأمة ورؤساء بعض اللجان المعنية بوأد القوانين الأخرى ولَم يتم رفع تقاريرها على جدول أعمال جلسة الغد».

وقال جوهر إنه « التزاما بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا أمام الشعب الكويتي، وما قلناه لرئيس مجلس الوزراء مباشرة إنه إذا لم يلتزم بالاتفاق فسوف يتم تقديم استجواب له، تم اليوم تقديم الاستجواب».

وأوضح أن الاستجواب مكون من محورين الأول هو عدم تقديم برنامج عمل الحكومة والمحور الثاني خاص بالتجاوزات الجسيمة على الأموال العامة التي كلفت ميزانية الدولة وأموال الشعب الكويتي مئات الملايين من الدنانير.

وأضاف» أسأل الله عزوجل أن نكون قد أوفينا بعهدنا أمام الشعب الكويتي وأمام الله وأمام ضمائرنا وإن شاء الله سنسير على هذا النهج ولن يزحزحنا أي شيء ونؤكد التزامنا بعدم تمكين الحكومة من أداء القسم في جلسة الغد».

بدوره قال النائب مهند الساير « تحدثنا قبل ذلك عن أهمية تفعيل نص المادة 98 والتي تلزم الحكومة بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها لكن مع الأسف رئيس الحكومة لم يقرأ الرسالة التي كانت واضحة من تاريخ الخامس من ديسمبر الماضي».

وأضاف»إننا اليوم نقف أمامكم ونبين لكم باليقين أن هذه الحكومة لا تنوي العمل بدليل أنه حتى لما قدمنا البيان قبل تكليف رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد قلنا فيه مطالبنا الواضحة وإنه لو لم تلتزم الحكومة بهذه القوانين فلن نتعاون معها».

وأعرب الساير عن أسفه لتراجع الحكومة بعد تصريحات رسمية صدرت على لسان رئيس الوزراء وأكدها المتحدث الرسمي للحكومة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن إدراج القوانين في أول جلسة، معتبرا أن ذلك دليل عدم رغبة الحكومة في التعاون مع النواب.

وأضاف» لن نقبل بأي اتفاق يتم بين الرئيسين، واليوم نضع النقاط على الحروف ونتقدم بهذين المحورين ونعلن عن أننا نؤيد أي استجواب يقدم لهذه الحكومة ونؤيد عدم التعاون معها ونعلن صراحة عن عدم تمكين الحكومة التي لم تلتزم بالعهد ولم توف به ولا تريد الإصلاح».

من جهته قال النائب مهلهل المضف إن رئيس الوزراء هو من طلب لقاء مجموعة الـ16 لبحث مطالبهم، معتبرا أن مجموعة القوانين والتشريعات التي كانت محل اتفاق خلال اللقاء هي مقياس لمدى التعاون من عدمه مع أي حكومة قادمة.

وأكد أن التشريعات التي طالب بها أعضاء كتلة الـ 16 تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في النهاية، وتتضمن قوانين تدعم الحريات مثل تعديل قانون المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر وإلغاء الحبس الاحتياطي بقضايا الرأي وإلغاء قانون جرائم أمن الدولة وإلغاء «حرمان المسيء».

الساير: مع الأسف رئيس الحكومة لم يقرأ الرسالة التي كانت واضحة من تاريخ الخامس من ديسمبر الماضي

لن نقبل بأي اتفاق يتم بين الرئيسين واليوم نضع النقاط على الحروف ونؤيد عدم التعاون مع الحكومة

المضف: التشريعات التي طالب بها أعضاء كتلة الـ 16 تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في النهاية

البوادر تدل على أن رئيس مجلس الوزراء لا يقرأ مخرجات الانتخابات ولا مؤشرات الساحة السياسية

وذكر إن تلك التشريعات تتضمن أيضا تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من أجل كفالة ممارسة ديمقراطية تكفل مشاركة الشعب الكويتي في إصدار القرار السياسي وتحقيق رؤية أعضاء المجلس التأسيسي والوصول في النهاية إلى حكومة برلمانية.

وأعرب المضف عن أسفه من عدم إطلاع النواب على برنامج عمل الحكومة يتضمن هذه التشريعات والقوانين التي طالب بها النواب لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التعاون لتحقيق الصالح العام، مؤكدا أنه «في حال عدم تحقيق التعاون فإن المحاسبة السياسية تكون هي الفيصل».

وشدد المضف على أن تحقيق الصالح العام من صلب اختصاصات رئيس الوزراء وهو ما يطالب به نواب الأمة، معتبرا أن « البوادر تدل على أن سمو رئيس مجلس الوزراء لا يقرأ مخرجات الانتخابات ولا مؤشرات الساحة السياسية ولا ما يطالب به أغلبية أعضاء مجلس الأمة».

وتساءل المضف «علام يراهن رئيس الوزراء وأغلب أعضاء مجلس الأمة من الواضح أنهم ليسوا معه؟ مضيفا «أنت لم تحقق رغباتهم التي هي رغبات المواطنين بتحقيق الصالح العام».

وقال «منذ أن تسلم الشيخ صباح الخالد رئاسة الوزراء والكويت وشعبها في العناية المركزة، ولا نرى أي بوادر لانتشال الكويت من العناية المركزة، وتريدوننا أن نبقى فيها بينما أنتم تسرحون وتمرحون بلا أي محاسبة».

وشدد على أن هذا الأمر مرفوض و لن يمر وعلى هذا الأساس تم تقديم هذا الاستجواب الذي سيؤدي إلى عدم التعاون وإسقاط حكومة الخالد، مطالبا بصعوده المنصة ومواجهة ممثلي الأمة.

واختتم المضف قائلا إن « التهديد بحل مجلس الأمة لا يمثل مشكلة لدينا وأن نعود للشارع الكويتي كما أنه حتى لو تم حل مجلس الأمة فحكومة الخالد هي الخاسرة».

وفيما يلي نص صحيفة الاستجواب:

استناداً لنص أحكام المادة «100» من الدستور والمادة «133» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم بتوجيه الاستجواب التالي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ ذوي الشأن وفقاً لأحكام المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ «سَورَةَ البَقرة – 188»

لما كان مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ومن يرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية وفقاً للمادة «123» من الدستور، ولما كان رئيس مجلس الوزراء يتولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة، كما نصت عليه المادة «127» من الدستور، فإننا نتوجه بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته، والمكون من محورين.

المحور الأول:التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة «98» بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها

نصت المادة «98» من الدستور على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج»، كما ورد في المذكرة التفسيرية «أوجبت هذه المادة على كل وزارة جديدة أن تتقدم فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة»، مما لا شك فيه أن امتناع الحكومة عن تقديم برنامج عملها يمثل انتهاكاً صارخاً للدستور وتنصلا من الإلزام الدستوري الوارد في المذكرة التفسيرية بلفظ «أوجبت» وذلك للتدليل على الوجوب، ولما كان لفظ «فور» الوارد في النص الدستوري للمادة «98» دلالة واضحة لا تقبل التأويل على الاستعجال من دون مماطلة أو تأخير أو إهمال.

ولما كان برنامج العمل هو مرئيات وأهداف وخطوات وإجراءات يحدد آلية العمل الحكومة ما يمثل الأساس والأصل في وضع التصور الوزاري واختيار الوزراء القادرين على تنفيذ ما جاء في البرنامج.

الواضح في المسلك الذي تبناه سمو رئيس مجلس الوزراء في حكومته الماضي استمر فيه في حكومته الحالية وهو عدم قدرته على الالتزام بالحدود الدستورية المنظمة لعمل السلطة التنفيذية والسياسات العامة الواجب رسمها والتي على أساسها يتبين توجهات الدولة وكذلك تتضح المسؤوليات المسندة لكل وزارة وفقاً لمقتضيات العمل بالمادتين «123»، «127» من الدستور، في حين تم إصدار قرارات بإعادة هيكلة تبعية الهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية للوزراء فما المرجعية في آلية توزيعها طالما هناك ضبابية في السياسات العامة للدولة وعدم وجود برنامج حكومي على ضوئه تم إصدار تلك القرارات.

ولما صدر الأمر الأميري بإعادة تكليف سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح – رئيساً للوزراء – بتاريخ 24 يناير 2021، فيما تم صدور المرسوم الأميري رقم 18 /2021 بتاريخ 2 مارس 2021 بالتشكيل الوزاري الحالي، وأقسم أمام سمو الأمير لمباشرة أعماله في السلطة التنفيذية وبعد مرور أكثر من شهر لا تزال الحكومة تعمل بتخبط من دون وجود برنامج واضح وخطط صحيحة للإصلاح الاقتصادي والسياسي «التشريعي» والإسكاني وخطط واضحة للتعامل مع الأزمة الصحية والوضع الوبائي وكذلك خطة للنظام التعليمي في ظل الجائحة العالمية.

ويكمن السبب الرئيس لكثير من الأزمات السياسية والتجاذب والاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في غياب الرؤية والخطط الإستراتيجية لرسم السياسات العامة للدولة بالتعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تُبنى تلك السياسات على تدعيم العلاقة بين السلطتين وتحقق التطلعات والرغبات المشتركة في الإصلاح وتحقيق المصلحة العامة وتقوم على أساس واقعي وعلى إثرها تُترجم تطبيقاتها العملية في برنامج عمل حكومي واضح المعالم، محدد الاختصاص، ومعرفة كل سلطة مسؤولياتها وهو الأمر الذي يعزز العمل بصحيح المادة «50» من الدستور.

وعلى ضوء ما تقدم، يترتب حتماً تحمل سمو رئيس مجلس الوزراء تبعية المسؤوليات الناتجة عن كل ذلك التقصير وعدم الالتزام بأحكام الدستور، وهو الذي يمثل أيضاً تهديداً وضبابية لمستقبل الدولة واستقرارها وضمانات الأجيال القادمة.

المحور الثاني: النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي

شهدت الكويت سلسلة من أخطر وأكبر الفضائح المالية الناجمة عن الاستيلاء على الأموال العامة في أهم مؤسسات الدولة المالية والسيادية، والتي اتهم فيها كبار المسؤولين والقياديين المؤتمنين على إدارتها وحماية أموالها، وعلى الرغم من تعدد الجهات الرقابية في البلاد، والتغطية الإعلامية الواسعة لتفاصيل تلك الجرائم البشعة وردود الفعل الشعبية الغاضبة عليها، وأصدائها السلبية في المجتمع الدولي وعلى مستوى المرجعيات العالمية في مجال الشفافية ومدركات الفساد والتنافسية الدولية، وتراجع الترتيب العالمي لمركز الكويت بين نظيراتها من الأمم، واحتمالات تأثير كل ذلك على التصنيف المالي لدولة الكويت، فقد تفاقمت الجرائم المتعلقة بالأموال العامة بلا رادع حقيقي ومن دون أن يلقى العديد من المتهمين فيها الجزاء العادل والمستحق.

ولما كانت الدولة تعاني بالتزامن مع توالي مثل هذه السرقات الكبرى بحق الأموال العامة من أزمة مالية وعجز مستمر في الموازنة العامة، وصلت إلى حد نضوب الاحتياطي العام للدولة والبدء في السحب من احتياطي الأجيال القادمة من دون وجود أي رؤى أو جهود حقيقية في معالجات جادة لمواجهة هذا التحدي الذي من شأنه أن يهدد البناء المالي والمنظومة الاقتصادية للدولة، وذلك على حساب الأغلبية العظمى من الشعب الكويتي، وهو شريك أصيل في ثروات بلاده، الذي يعاني التبعات الوخيمة لهذه الجرائم المنظمة من النهب المستمر للأموال العامة، ومن صور ذلك الحجم المهول للقروض الاستهلاكية التي أثقلت كاهل مئات الآلاف من العوائل الكريمة، وتردي الخدمات العامة وعلى رأسها الصحة والتعليم، وعدم توافر مقاعد التعليم الجامعي لأبنائنا من خريجي الثانوية العامة، وطوابير انتظار الرعاية السكنية للأسر الناشئة، وغياب فرص العمل والضمان الوظيفي للشباب، في ظل تفشي الفساد الإداري وفشل مشاريع التنمية، ما بات يشكل قلقاً شديداً لمستقبل هذا الوطن الذي كان يمثل أيقونة الريادة والتقدم في المنطقة.

وعلى ضوء تراجع مؤشرات مدركات الفساد وتردي مكانة دولة الكويت بين نظيراتها من دول العالم على مستوياتها المختلفة في معايير التنمية وتذيل ترتيبها بين دول مجلس التعاون خلال السنوات العشر الماضية، إضافة إلى ضعف تقديرات التنافسية العالمية في الريادة الاقتصادية من جهة، والإعلان عن فشل خطط التنمية الوطنية رسمياً، وتراجع الاحتياط العام للدولة إلى حد العدم، والعجز المتواصل في الميزانية السنوية، الأمر الذي أدى إلى اقتراح الحكومة لما يسمى بالوثيقة الاقتصادية المتضمنة بنوداً رئيسة حول رفع الدعم عن الخدمات الأساسية للمواطن وفرض الرسوم والضرائب العامة من جهة أخرى.

سنسير على هذا النهج ولن يزحزحنا أي شيء ونؤكد التزامنا بعدم تمكين الحكومة من أداء القسم

وبناءً على استمرار الدولة في الاعتماد شبه الكامل على مصدر وحيد للدخل يتمثل في النفط الخام الذي يواجه انخفاضاً حاداً في الأسعار، ومزيدا من التحديات المستقبلية بسبب تنامي تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة، بما ينذر بمشكلات جسيمة في السنوات المقبلة ذات دلالات خطيرة على إدارة مرافق الدولة وتوفير الموارد اللازمة للمشاريع التنموية في ظل اتساع شريحة الشباب المستمرة لعقود من الزمن، وفق ما هو موثق في تقارير الجهات الرقابية داخل الكويت وخارجها من المرجعيات الدولية المعتبرة، ومنها على سبيل المثال ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» ومنظمة الشفافية الدولية، كما هو مبين في الجداول المقارنة والرسوم البيانية والإحصائيات الرقمية المرفقة أدناه.

واستنادا إلى صحيفة الاستجواب التي تضمنت محورين يتعلق الأول وفقا لمقدميه بـ»التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة «98» بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها». أما المحور الثاني فقد خصصه مقدمو الطلب لما اعتبروه «النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي». ونصت المادة «100» من الدستور في هذا الشأن على أن «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم». كما نصت المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص». وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».